

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9313

الخميس، 27 نيسان/أبريل 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور السيد بريس لوسي
	ألبانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	سويسرا السيدة بيرسفي
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد إساهكو
	فرنسا السيد دو ريفيير/السيدة ديم لابليل
	مالطة السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد دي لورانتس
	اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-11964 (A)



بيني مؤخرا ووزير خارجية اليونان وممثلي أعضاء الاتحاد الأوروبي في أثينا.

وما زلت أشدد على أن الحل السياسي يظل السبيل الوحيد لوضع حد لمعاناة الشعب السوري والتحول نحو الاستقرار والأمن والسلام. ويتطلب هذا الحل الواقعية من جميع الأطراف واتخاذ إجراءات والتوصل إلى اتفاقات والتوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل الرئيسية الواردة في القرار 2254 (2015). وما زلت أسعى إلى تيسير عملية سياسية يقودها السوريون ويمتلكون زمامها. وبالمثل، قلت دائما إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. ونحن بحاجة إلى دعم جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وسنواصل العمل مع الجميع. ولا يمكن لأي مجموعة من الجهات الفاعلة الموجودة، أي الأطراف السورية أو الأطراف الفاعلة في أستانا أو الأطراف الفاعلة الغربية أو العربية، أن تحقق وحدها حلا سياسيا. وإذا أردنا أن نحرز تقدما بشأن أي مسألة، ولو شيئا فشيئا بطريقة خطوة مقابل خطوة، يجب أن نرى مجموعة أوسع من الأطراف الفاعلة تعمل معا. وفي نهاية المطاف، سيتعين على الجميع أن يقدموا مساهمات في جهد منسق ومتعدد الأطراف.

وقد يتساءل الأعضاء عن سبب ذلك، لأنه لا يمكن لأي مجموعة من الجهات الفاعلة الموجودة أن تغير بشكل أساسي حالة الجمود العسكري أو تستعيد سيادة سورية أو استقلالها أو سلامتها الإقليمية. ولا يمكن لمجموعة واحدة من الجهات الفاعلة معالجة المسائل الهيكلية وإصلاح الاقتصاد وإعادة إعمار سورية. ولا يمكن لمجموعة واحدة من الجهات الفاعلة حل تهديد الإرهاب، وتحقيق الاستقرار في سورية، والقضاء على مصادر عدم الاستقرار الإقليمي، وحماية الشواغل الأمنية المشروعة، بما في ذلك على الحدود السورية. ولا يمكن لمجموعة واحدة من الجهات الفاعلة أن تقي بمسؤوليتها الجماعية عن حماية المدنيين السوريين، ومعالجة قضية المحتجزين أو المختطفين أو المختفين أو المفقودين، وكفالة الظروف لعودة اللاجئين الآمنة والكرامة والطوعية. ولا يمكن لمجموعة واحدة من الجهات الفاعلة أن تقي بمسؤوليتها الجماعية عن مساعدة الشعب السوري على رسم

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيدة ليزا دوتن، مديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): إننا في منعطف هام محتمل في الجهود المبذولة للمضي بالعملية السياسية في سورية قدما. كما شهدنا اهتماما دبلوماسيا متجددا بسورية بعد العواقب المأساوية للزلازل، حيث تستمر الدبلوماسية بمشاركة الجهات الفاعلة في أستانا ومن جانب الحكومة السورية. كما أتيحت فرص جديدة للتعاون بين البلدان العربية والحكومة السورية. إن هذا الاهتمام المتجدد بسورية مهم جدا إن كان بوسعه كسر الجمود وبدء الجهود التي طالما توقفت لأجل دفع العملية السياسية قدما.

أشكر وزراء خارجية المملكة العربية السعودية ومصر والأردن على وجه الخصوص على تفاعلهم المستمر معي. وأتطلع إلى استمرار التواصل الوثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية وجميع أصحاب المصلحة بهدف التنسيق معها إلى أقصى حد ممكن، فضلا عن إرسال الرسائل المشتركة. في ذلك الصدد، أعرب عن تقديري للتفاعل الذي حدث

وفي الوقت نفسه، أوصل عقد اجتماعات بين طيف أوسع من السوريين في جنيف والمنطقة، بما في ذلك من المجلس الاستشاري للمرأة وغرفة دعم المجتمع المدني. تظهر تلك الاجتماعات أنه لا يزال أمام السوريين الكثير مما يمكنهم الاتفاق عليه، على الرغم من وجود العديد من الانقسامات. وقد رأينا ذلك في وقت سابق من هذا الشهر في اجتماع عقدته نائبة المبعوث الخاص رشيدي في جنيف، وضم مجموعة من السوريين من جميع أنحاء البلد، وشتاته أيضاً، لمناقشة التحديات السياسية التي أعقبت الزلزال.

وأود أن أسجل قلقي من أن الهدوء القصير الذي أعقب الزلزال قد ازداد تآكلاً. وما فتئت حوادث العنف تتزايد في الشمال الغربي، مع تزايد القصف المنتظم وإطلاق الصواريخ عبر الخطوط الأممية بمشاركة القوات الموالية للحكومة، وقوات المعارضة المسلحة، فضلاً عن الجماعة الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن هيئة تحرير الشام، التي أعلنت عن شن المزيد من الغارات عبر خطوط التماس على مواقع الحكومة. وتخلل الهدوء النسبي في الشمال الشرقي استهداف الجماعات التركية وجماعات المعارضة المسلحة لمواقع قوات سورية الديمقراطية، فيما يقولون إنه رد على قصف الأخيرة وهجماتها الصاروخية، بما في ذلك على الجنود الأتراك. وأصبحت الضربات الإسرائيلية أكثر تواتراً من أي وقت مضى. والجنوب الغربي لا يزال مضطرباً. وفي بعض المناطق، يبدو أن الهجمات المتفرقة التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في تزايد، وخاصة في الصحراء الوسطى، مع تزايد ضربات الحكومة السورية وروسيا والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضده.

وأحث الجميع على العمل من أجل كبح جماح العنف وتحقيق الهدوء المستدام، وهو نداء سأواصل توجيهه إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار في جنيف. ففي نهاية المطاف، نحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإلى نهج منسق لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، متشياً مع القانون الدولي.

مستقبله، وهي الطريقة الوحيدة التي ستكون بها سورية مستقرة ومزدهرة حقاً مرة أخرى. باختصار، يتطلب حل كل مشكلة من مشاكل سورية التي لا تعد ولا تحصى عدة مفاتيح، كل مفتاح منها بحوزة صاحب مصلحة مختلف لا يمكن تجاهله ويمكنه التسبب في العرقلة إذا تم استيعاده.

وتعني التحركات الدبلوماسية الأخيرة أننا الآن في فترة من التقصي والاختبار المتجدد، في سياق جديد، مع مشاركة إقليمية معززة ومع العديد من الأفكار التي كانت مطروحة على الطاولة منذ فترة طويلة. وما زلت أستخدم مساعي الحميدة وأطور التفكير الجماعي بشأن تلك الأفكار. وأنا على استعداد للمساعدة في تيسير سبيل المضي قدماً، خطوة مقابل خطوة وبالتدرج، بطريقة متبادلة ويمكن التحقق منها، بما يتسق مع ولايتي الواردة في القرار 2254 (2015). وسأواصل مشاركتي المباشرة مع الحكومة السورية ومع هيئة التفاوض السورية، وأدعو من جديد إلى المشاركة الحقيقية والاستعداد للمضي قدماً بشأن المسائل الجوهرية. وأنا على استعداد للعمل عن كثب مع الآخرين الذين يسعون إلى الاضطلاع بدور تيسيري أيضاً.

وعندما قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن في المرة السابقة (انظر S/PV.9291)، ذكرت المجالات التي يمكن فيها للجانبين اتخاذ خطوات. ومن الواضح أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة السورية، والتي تقابلها إجراءات من الخارج، بشأن بعض هذه المسائل يمكن أن توقف الاتجاهات السلبية وتبني اتجاهات إيجابية. وسيكون لذلك فاعلية جديدة، مع دور إقليمي أقوى. ويمكن للتحركات الموضوعية أن تبني قدر من الثقة والاطمئنان، بما في ذلك بين المدنيين داخل سورية وأولئك الذين فروا. ومن ناحية أخرى، إذا لم يتم اغتنام هذه الفرصة، فلن نرى تغييراً حقيقياً في الميدان، مما يؤدي إلى إحباط ويأس جديدين.

وأود أيضاً أن أكرر الإعراب عن استعدادي لتيسير الحوار السوري - السوري، بما في ذلك إعادة عقد اللجنة الدستورية. لقد حان الوقت بالتأكيد لكي نتجاوز المسائل غير السورية التي كانت تعطل العملية. وينبغي للجنة أن تستأنف عملها في جنيف بروح من التوافق، بشأن المسائل الجوهرية وبوتيرة سريعة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتن.

السيدة دوتن (تكلمت بالإنكليزية): إن الحجم الحالي للاحتياجات الإنسانية في سورية لم يسبق له مثيل، حتى في التاريخ الطويل والوحشي للأزمة السورية. لقد مر ما يقرب من ثلاثة أشهر على الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا وسورية. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني دعم جهود الإنعاش. تلقى أكثر من 3 ملايين شخص في سورية وجبات ساخنة وحصصا جاهزة للأكل. وتلقى نحو 1,1 مليون شخص مساعدات صحية. وتمت إزالة أكثر من 470 000 متر مكعب من الأنقاض. وقد أحرز تقدم، ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

لم تكن الزلازل التي وقعت في 6 شباط/فبراير سوى كارثية. فهي لم تجلب المزيد من الموت والدمار إلى أجزاء من شمال سورية التي أنهكتها الحرب لأكثر من عقد من الزمان فحسب، بل أكدت أيضا على الواقع المرير الذي يواجهه الملايين في جميع أنحاء البلد، وهو أن 12 عاما من النزاع المسلح، والضغوط الاقتصادية الكلية المتزايدة، وتضاؤل الخدمات العامة، والبنية التحتية الحيوية المتدهورة، قد تركت سكان سورية معرضين بشدة للصدمات والضغوط. ناهيك عن تلك المدمرة مثل الزلازل التي وقعت مؤخرا. وحتى قبل وقوع الزلازل، كان 15,3 مليون شخص - أي أكثر من نصف مجموع السكان - بحاجة إلى المساعدة الإنسانية ودعم الحماية. أخشى أن هذا الرقم لن يتوقف عن الازدياد.

إن احتياجات الحماية التي أوجدها الزلازل هائلة. إذ جعلت آلاف الأشخاص يلتمسون اللجوء، ولجأ الكثيرون منهم مؤقتا إلى المدارس والمساجد ومنازل الجيران. ولجأ الكثيرون إلى المساحات المفتوحة خوفا من الهزات اللاحقة. تعيش النساء والرجال والأطفال في أماكن مزدحمة ومرهقة، مما يضاعف الضغط النفسي على أولئك الذين يتعاملون مع سنوات من الصدمة. ويجبر الأطفال على العمل لإعالة أسرهم. وعدد الأطفال المتسربين من المدارس أخذ في الازدياد.

وأخيرا، أذكر المجلس بأنه بعد الزلازل وأكثر من 12 عاما من الحرب والنزاع، لا تزال سورية تمثل أزمة إنسانية ذات أبعاد مروعة. وسنستمع إلى المزيد عن ذلك، بطبيعة الحال، من زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. لا يزال السوريون بحاجة إلى موارد هائلة من جميع الأعضاء لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعافي المبكر وسبل العيش. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية ضروريا عبر جميع الطرائق، سواء عبر خطوط التماس أو عبر الحدود.

ولتلخيص رسالتي الرئيسية، فإننا نمر بمنعطف هام محتمل، مع تجدد الاهتمام بسورية، وخاصة من قبل المنطقة، الذي يمكن أن يساعد جهودنا الرامية إلى النهوض بحل سياسي لهذا النزاع تمشيا مع القرار 2254 (2015). ولكن لكي يساعد هذا الاهتمام المتجدد في تمهيد السبيل لإحراز تقدم، ستحتاج العديد من الجهات الفاعلة إلى اتخاذ خطوات ملموسة، وليس مجرد مجموعة واحدة منها. وسأواصل العمل مباشرة مع الأطراف السورية وتذكيرها، ولا سيما الحكومة السورية في هذه المرحلة، بأنه ينبغي لها أن تغتنم الفرصة مع الاستعداد لإحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية. وسأواصل أيضا العمل عن كثب مع الجميع والتشديد على أهمية التنسيق الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية. وحتى الخطوات المتواضعة والمحددة ستطلب الأخذ والعطاء من مجموعة واسعة من مختلف الجهات الفاعلة، والتحقق الصادق أيضا.

ويحدوني الأمل، إذا أرسينا بعض الثقة والاطمئنان باتخاذ خطوات جوهريّة، أن يشكل ذلك في الوقت المناسب أساسا لجهد أكثر شمولاً لحل هذا النزاع عن طريق تسوية سياسية. لا يوجد طريق مختصر لتحقيق الاستقرار بدون معالجة الدوافع الأساسية للنزاع. ويجب أن نذكر أنفسنا باستمرار بأنه حتى لو بدأنا على نطاق صغير وتحركنا على مراحل، فإن سورية لا تزال بحاجة إلى حل شامل، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015)، يعيد سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ويلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

من رصد العمليات ومقابلة المستفيدين وإجراء تقييمات لكفالة استجابة المساعدة عبر الحدود لأكثر الاحتياجات إلحاحاً. وتأمل الأمم المتحدة أن يتم توسيع نطاق تلك الطرائق لمواصلة تيسير العمليات الإنسانية العاجلة.

ولم يتم إحراز تقدم مماثل في العمليات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية، على الرغم من الجهود المتضافرة. ويتواصل الحوار على جميع المستويات لاستئناف القوافل المخطط لها بطريقة آمنة، ويأمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقدم تقريراً عن المزيد من التطورات الإيجابية في الشهر المقبل.

وكانت الاستجابة الداعمة لجهود التعافي من الزلزال من مجموعة واسعة من المانحين، ولا سيما من المنطقة، سخية جداً. وقد تم تمويل النداء العاجل الخاص بسورية بالكامل تقريباً، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من 384 مليون دولار من المساهمات. وكان ذلك الدعم لخطوة الأشهر الثلاثة أمراً حيوياً، لا سيما في السماح للأمم المتحدة وشركائها بتوسيع عملياتها، وإعادة تخصيص المخزونات، ودعم برامج الطوارئ.

لكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية في سورية تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث لم تتلق سوى 363 مليون دولار مقابل 4,8 بلايين دولار كانت مطلوبة قبل وقوع الزلزال. وهذا أقل من 8 في المائة من مجموع الاحتياجات. سيكون مؤتمر بروكسل في حزيران/يونيه لحظة حيوية لسورية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم السخي من طائفة واسعة من المانحين، كما رأينا في أعقاب الزلزال.

بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من الزلازل التي وقعت في 6 شباط/فبراير، أصبحت خطورة الحالة الإنسانية الأوسع نطاقاً في سورية أكثر وضوحاً، من حيث نطاقها أو تعقيدها وضعف السكان السوريين. ولا يزال الدعم المستدام - من المانحين والسلطات في الميدان والدول الأعضاء ومجلس الأمن - ضرورياً لمواكبة الاحتياجات الإنسانية اليوم، بل وأكثر من ذلك احتياجات الغد.

وتبذل الأمم المتحدة وشركاؤها كل ما في وسعهم لتوفير خدمات الدعم للمشردين. ومع مغادرة الناس للملاجئ الطارئة والجماعية إلى أماكن أطول أجلاً، سيكون دعم السكن الملائم ضرورياً بشكل متزايد.

وبطبيعة الحال، تمتد أزمة التشريد القسري هذه على نطاق أوسع بكثير. في جميع أنحاء سورية، هناك أكثر من 6,9 ملايين شخص نازح داخلياً، كثير منهم سُرد عدة مرات. ليس الأعداد وحدها مذهلة، لكن المدة كذلك. إذ سُرد الآن نحو 80 في المائة من هؤلاء السكان من ديارهم لمدة خمس سنوات على الأقل. وقد هجر العديد منهم من ديارهم منذ سنوات بسبب النزاع. والآن، يضطر جزء متزايد منهم إلى الانتقال من موقع إلى آخر بحثاً عن الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق.

هناك حاجة إلى حلول دائمة لهذه الأزمة، بدءاً بإنهاء النزاع. وحتى ذلك الحين، تبحث الجهات الفاعلة الإنسانية عن طرق أكثر استدامة لمساعدة النازحين، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق الإنعاش المبكر ودعم سبل العيش. منذ يناير/كانون الثاني 2022، تم تنفيذ ما يقرب من 500 مشروع للتعافي المبكر في جميع أنحاء سورية، الغالبية العظمى منها في إطار خطط الاستجابة الإنسانية لسورية. ويتجاوز إجمالي التمويل الوارد لهذه المشاريع 640 مليون دولار، بزيادة تقارب 80 مليون دولار منذ شباط/فبراير. وهذا تطور مشجع بالنظر إلى الحاجة إلى مزيد من المساعدة على الإنعاش وفرص كسب الرزق.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها السعي إلى اتباع جميع الوسائل المتاحة للوصول إلى المحتاجين، أينما كانوا. وقد مكنت التدابير الطارئة التي نفذت منذ وقوع الزلازل، مثل التأشيرات وتصاريح السفر السريعة، والموافقات الشاملة، الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من التكيف السريع مع العمليات في المناطق الحكومية وتوسيع نطاقها.

في شمال غرب سورية، تواصل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها استخدام المعابر الحدودية الثلاثة المتاحة - باب الهوى وباب السلام وباب الراعي - للوصول إلى ملايين الأشخاص كل شهر. وقد مكنت البعثات شبه اليومية المشتركة بين الوكالات موظفي الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيدة دوتن على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نحن ممتنون للمبعوث الخاص غير بيدرسن، ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ليزا دوتن على إحاطتهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في سورية.

وما زلنا لا نرى بديلا عن تعزيز عملية تسوية سياسية في سورية، عملية يقودها السوريون ويمتلكونها، بمساعدة الأمم المتحدة وبما يتماشى تماما مع القرار 2254 (2015). وفي هذا السياق، نؤيد جهود الوساطة التي يبذلها السيد بيدرسن لدفع عملية التسوية السورية قدما بطريقة تحترم مبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها ودون أي تدخل خارجي.

وفي الوقت نفسه، نعتبر أنه من المهم أن يتقيد السيد بيدرسن تقيدا صارما بالولاية المنصوص عليها في قرار المجلس ذي الصلة، التي يأتي في صميمها تيسير الحوار بين السوريين، بما في ذلك في إطار اللجنة الدستورية باعتبارها الصيغة المثلى للحوار المباشر بين السوريين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الصعوبات التي نشأت فيما يتعلق باستئناف عملها يمكن التغلب عليها، بالإرادة السياسية، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف السورية. وينبغي ألا تصبح حقيقة وجود جوانب تقنية لم تحل بعد تتعلق بالاستئناف الكامل لعمل لجنة الصياغة ذريعة لأي سلبية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن من الضروري اتخاذ السوريين أنفسهم القرارات الرئيسية بشأن معايير الجولات الأخرى من المشاورات بين السوريين.

وإزاء تلك الخلفية، لا تزال الحالة محفوفة بالتوتر. وهناك تهديد مستمر بشن عملية عسكرية في الشمال. هناك وجود عسكري أجنبي غير قانوني مستمر من جانب الولايات المتحدة وحلفائها في منطقتي شرق الفرات والتنف. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء بؤر الإرهاب المشتعلة، ولا سيما في إدلب. ونشعر بالقلق إزاء تكثيف الضربات الجوية الإسرائيلية على الأراضي السورية. ومنذ بداية العام، تم شن أكثر من

10 هجمات من هذا القبيل، مما أدى إلى تعطيل مطار حلب الدولي مرتين. وهذا مطار يتم من خلاله إيصال المساعدات الإنسانية إلى ضحايا الزلازل المدمرة. إن الأعمال العسكرية المماثلة التي تنتهك سيادة سورية وسيادة البلدان العربية المجاورة، فضلا عن عدم وجود أي رد من قيادة الأمم المتحدة، هي مدعاة للأسف والإدانة الشديدين.

ومن بين الأخبار الإيجابية، نلاحظ الوتيرة المتسارعة في العملية الطبيعية لعودة سورية إلى الأسرة العربية. وبمساعدتنا، هناك تطبيع مستمر للعلاقات بين دمشق وأنقرة من خلال الاستفادة من فوائد صيغة أستانا. ونعتزم مع شريكنا في عملية أستانا - إيران وتركيا - مواصلة الإسهام في تحقيق التطبيع الطويل الأجل في الجمهورية العربية السورية.

وإذ ننقل إلى الجوانب الإنسانية للحالة في البلد، كما سمعنا اليوم، فإن ذلك لا يزال صعبا جدا ومستمر في التدهور. لم يتم بعد التغلب على عواقب الزلازل على طول الحدود السورية التركية. لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الاحتياجات والمشاكل المتزايدة التي يعاني منها السوريون العاديون في جميع أنحاء البلد لا تمنع المانحين الغربيين من السعي إلى تسييس إيصال المساعدات الإنسانية، واستخدامها كأداة لممارسة الضغط على دمشق، فضلا عن تقويض سيادة سورية وسلامة أراضيها. ومن الناحية العملية، لا تصل المساعدات الغربية ومساعدات الأمم المتحدة حاليا إلا إلى المناطق التي لا تسيطر عليها دمشق. وعلى الرغم من كل الحيل، لا يمكن للدول الغربية إخفاء ذلك. فالأرقام غنية عن البيان. ويمول نداء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العاجل بشأن الزلازل بنسبة 97 في المائة، في حين أن خطة الأمم المتحدة الإنسانية التقليدية لسورية، المصممة لتقديم المساعدة إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة، لا يتم تمويلها إلا بنسبة 8 في المائة.

ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة، التي سلبت سورية مواردها الطبيعية، مثل شركائها الأوروبيين، لا تقوت أي فرصة للتأكيد على أنه ما لم يتم الشروع في الانتقال السياسي، فإنها لن تقدم سنتا واحدا لمساعدة سورية على التعافي بعد النزاع، أو رفع العقوبات، أو تخفيف

وبالنظر إلى الاتجاهات والحقائق التي عدناها اليوم، لا يمكن أن يكون هناك شك في أننا نقترّب من لحظة الحقيقة فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية في سورية. إن ازدواجية تعامل زملاتنا الغربيين ومحاولاتهم استخدام النفوذ الإنساني كأداة لممارسة الضغط على دمشق أصبح واضحا للغاية بحيث لا يمكن لقيادة الأمم المتحدة الاستمرار في تجاهله. لقد آن الأوان لتسمية الأشياء بمسمياتها. وبدون تقييمات عادلة واستعداد حقيقي من جانب مجلس الأمن لمساعدة جميع السوريين المحتاجين، لا جدوى من السعي للحفاظ على المعايير الحالية للمجلس لتقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية. والخيار متروك لزملاتنا الغربيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة داوتن على إحاطتهما الإعلاميتين.

قبل ثلاثة عشر عاما، رد بشار الأسد على الاحتجاجات السلمية بقمع وحشي. فقد اعتقل نظامه وعذب وقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ورفض الجهود الدبلوماسية لإنهاء حرب أودت بحياة أكثر من 500 000 شخص، ودمرت الاقتصاد السوري وأجبرت الملايين على ترك ديارهم. ولدى المجلس والمجتمع الدولي مسار متفق عليه لإنهاء النزاع، من خلال القرار 2254 (2015). وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص وفريقه، رفض نظام الأسد المفاوضات المباشرة وقوض عمل اللجنة الدستورية لسنوات. تدعي روسيا أنها تدعم عملية سياسية يقودها السوريون، لكنها وضعت عقبات إضافية أمام اللجنة الدستورية لأسباب لا علاقة لها بسورية ولا بالشعب السوري.

ونتيجة لعدم إحراز تقدم سياسي، لا يزال الشعب السوري يواجه تحديات هائلة. أكثر من 130 000 سوري في عداد المفقودين،

عزلة دمشق. وفي الوقت نفسه، يقوض مسلحون مدعومون من الغرب من هيئة تحرير الشام علنا القوافل العابرة لخطوط التماس في طريقها إلى إدلب ويطالبون برشاوى للسماح بمرورها إلى المحتاجين. وهذا النوع من العمل يشكل تحديا مباشرا للمجتمع الدولي والمجلس. لا يمكننا قبول حقيقة أنه على الرغم من قرارات مجلس الأمن القائمة على التوافق، منذ آب/أغسطس 2021، تم إرسال 10 قوافل فقط إلى منطقة التهدئة، آخرها في 8 كانون الثاني/يناير وهي الوحيدة حتى الآن هذا العام. فضلا عن ذلك، كانت هناك ثلاث بعثات مقيدة إلى تل أبيب. ويبدو من الناحية العملية أن الإذن الذي منحت دمشق للأمم المتحدة باستخدام معبرين حدوديين إضافيين، هما باب السلام والراعي، لمدة ثلاثة أشهر بالإضافة إلى التصريح باستخدام باب الهوى، الذي ينتهي سريانه في 10 تموز/يوليه، قد أنهى الحماس في الأمم المتحدة لرفع الحظر عن عمليات التسليم عبر خطوط التماس.

ونود أن نشدد على أنه إذا استمر زملاتنا الغربيون في مجلس الأمن في التظاهر وكأن شيئا لم يكن وتجاهلوا أن الإرهابيين المدرجين على القوائم دوليا يخربون قرارات المجلس، سوف نستخلص الاستنتاجات اللازمة ونأخذها في الاعتبار عند بلورة موقفنا في سياق التجديد المقبل للآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه. لقد استفدت هذه الآلية إمكاناتها منذ فترة طويلة وهي بالتأكيد لا تخدم الأهداف الإنسانية، كما تدل على ذلك بوضوح الأحداث المأساوية التي وقعت في شباط/فبراير. علاوة على ذلك، فإن المشاكل الناجمة عن التأثير السلبي للعقوبات الغربية على الاستجابة الإنسانية الدولية في سورية تزداد سوءا أمام أعيننا. وما زلنا نحث الأمم المتحدة على ألا تظل صامتا أو أن تغض النظر عن هذه المسألة بل أن تقيمها تقييما سليما. وفي الحوار التفاعلي غير الرسمي المنتظم حول سورية أمس، استمعنا إلى عدد من الأمثلة على الأثر المباشر للجزاءات الأحادية الجانب على حياة الناس العاديين في سورية. وهذا هو السبب في أن أي ادعاء من جانب الولايات المتحدة وحلفائها حول الطابع المحدد الهدف لهذه الجزاءات وإعفاءاتها الفعالة المزعومة سيبدو نفاقا بشكل خاص اليوم.

المساعدة عبر خطوط التماس. نحث جميع الأطراف على إزالة العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء سورية.

وأخيراً، لا تزال الولايات المتحدة ترفض أي إحياء بأن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تعيق المساعدة الإنسانية. ونحن نبقى على استثناءات إنسانية قوية لتلك الجزاءات ونرحب بالمناقشات بحسن نية مع الأمم المتحدة وغيرها لمعالجة أي حالات محددة لم تتمكن فيها الجهات الفاعلة الإنسانية من مواصلة الأنشطة الإنسانية بسبب تصرفات الولايات المتحدة.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم البرازيل وسويسرا، بوصفهما المشاركين في الصياغة بشأن الملف الإنساني السوري.

أود أولاً أن أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والسيدة داوتن، مديرة شعبة التمويل الإنساني وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على ما قدماه من معلومات مستكملة قيمة. توضح المعلومات التي قدمها أن الوضع الإنساني في سورية مريع، وأن الاحتياجات أكثر أهمية من أي وقت مضى.

لقد خلق النزاع المسلح الذي طال أمده في سورية واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في عصرنا. وأدت آثار الزلزال إلى مزيد من المعاناة والصدمات للمدنيين في سورية. ومن المهم النظر في الأثر الطويل الأجل لكارثة طبيعية كبيرة الحجم تتجاوز بكثير نطاق الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ. إن انعدام الأمن الغذائي المتزايد الذي يؤثر الآن على ما يربو على 12 مليون شخص في جميع أنحاء سورية، وعدم القدرة المتزايدة على الحفاظ على سبل عيشهم، يجعل وضع الكثير من السوريين أكثر صعوبة.

وقد ساهم التأثير الذي خلفته السنوات الـ 12 الماضية على كل من البنية التحتية للمياه والصحة في البلد في تقشي الكوليرا في سورية، مما أثر على الأطفال الصغار على وجه الخصوص. وتزيد

يقعون في سجون النظام أو مراكز الاحتجاز أو مفقودون ويعتقد أنهم قتلوا على يد النظام أو الجماعات الإرهابية مثل داعش أو أطراف أخرى في النزاع. والعفو الذي أعلنه الأسد في نيسان/أبريل 2022، والذي كنا نأمل أن يتبعه الإفراج عن أعداد إضافية، أدى بدلاً من ذلك إلى إطلاق سراح 500 شخص فقط، كان العديد منهم يعانون من الهزال، وبعضهم فقد ذاكرته أو عانى من صدمة أو مرض عقلي، بينما يعاني آخرون من إصابات جسدية. ومنذ ذلك الإفراج، لم تتوقف الممارسة الوحشية المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ولا تزال سورية تشيع عدم الاستقرار في المنطقة على اتساعها. وسمح النظام لروسيا باستخدام سورية كنقطة لوجستية لتصدير أنشطتها المزعزعة للاستقرار إلى إفريقيا وأغرقت المنطقة بالمخدرات غير المشروعة.

وإزاء هذه الخلفية، لن تطبع الولايات المتحدة علاقتها مع الأسد، وقد أثبتنا الآخرين بشدة عن القيام بذلك. لن نرفع عقوباتنا عن الأسد أو ندعم إعادة الإعمار في غياب إصلاحات حقيقية وشاملة ودائمة وإحراز تقدم في العملية السياسية. ونجدد دعوتنا إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد والإفراج الإنساني عن المحتجزين ظلماً، فضلاً عن توضيح مصير المفقودين، بمن فيهم المتوفون، وإلى أن ينخرط نظام الأسد أخيراً في العملية السياسية بحسن نية.

وعلى الصعيد الإنساني، فقد بلغت احتياجات الشعب السوري ذروتها منذ بدء الصراع. وكما سمعنا اليوم، لا يزال الملايين مشردين داخليا أو التمسوا اللجوء في بلدان الجوار أو أبعد من ذلك. ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن الأمم المتحدة قد وسعت نطاق عملياتها عبر الحدود إلى مستويات ما قبل الزلزال وأن مساعدات الأمم المتحدة تصل مرة أخرى إلى الملايين في شمال غرب سورية بالأغذية والإمدادات الصحية والمأوى والمياه ومستلزمات النظافة المنقولة عبر الحدود. ومن الواضح أن توسيع نطاق الوصول له تأثير إيجابي على الشعب السوري. ولا يزال من الواضح أنه لا بديل عن الوصول عبر الحدود. ونحن ملتزمون بدعم تنفيذ القرار 2672 (2023)، بما في ذلك تقديم

الدولي الإنساني. ويشمل ذلك اتخاذ تدابير ملموسة لمنع آثار النزاعات المسلحة على أكثر الفئات ضعفاً، مثل الأطفال، وتقليلها لأدنى حد. ومن دون حل سياسي، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سورية وستظل الاحتياجات الإنسانية سائدة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب أخلاقي وإنساني بعدم التخلي عن الشعب السوري في وقت الحاجة الماسة. وينبغي لمجلس الأمن أن يضع رفاه الشعب السوري في صميم قراراته وأن يتحد وراء الواجب الإنساني.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أضيف بضع نقاط حول الوضع السياسي في سورية بصفتي الوطنية.

على نحو ما سمعنا للتو من المبعوث الخاص بيدرسن - وأشكره على إحاطته - لا يزال القرار 2254 (2015) مهما اليوم. وينبغي أن تركز الجهود الجارية حالياً في المنطقة أولاً وقبل كل شيء على تمهيد الطريق أمام المبعوث الخاص للتوصل إلى حل سياسي يكفل السلام والأمن في البلد وفي المنطقة، وفقاً للمعايير المحددة في القرار 2254 (2015). وتؤيد سويسرا جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد، ونظل أيضاً على استعداد لاستضافة أي محادثات أو مبادرات في جنيف تهدف إلى تعزيز السلام الدائم في سورية. وبعد أكثر من 12 عاماً من النزاع والانتهاكات العديدة للحقوق الأساسية للسوريين، من الضروري فرض وقف لإطلاق النار على المستوى الوطني. فمعاونة السكان، ولا سيما الأطفال، تتفاقم في جميع مناطق البلد بسبب استمرار الأعمال القتالية وتجدها في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، تدعو سويسرا أعضاء مجلس الأمن لأن يظلوا متحدين في دعوتهم إلى وقف التصعيد.

ولا يمكن إحلال سلام دائم من دون عدالة. وفي مواجهة الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، تود سويسرا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمجلس حقوق الإنسان وللآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص

محدودية فرص الحصول على المياه وعدم كفاية المرافق الصحية من خطر تقشي الأمراض. ويهدد تآكل النسيج الاجتماعي والاقتصادي بالتعجيل بانحيار البنية التحتية الحيوية، مثل شبكات المياه، مما قد يؤدي إلى زيادة مشاكل الصحة العامة. وقد أضافت الزلازل بعداً آخر لقابلية المجتمعات المحلية المثقلة بالأعباء للتضرر. فالاحتفاظ في الملاجئ غير الملائمة والنزوح وعدم تكافؤ فرص الحصول على المياه والخدمات الصحية هي ظروف معيشية غير إنسانية وتساهم أيضاً في زيادة تلك المخاطر.

ولكي تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من الاستجابة لهذه التحديات ومنعها، فإن تمويل كل من النداء العاجل الخاص بالزلازل الذي ضرب سورية وخطة الاستجابة الإنسانية للبلد لعام 2023 أمر بالغ الأهمية. ومن المهم توفير تمويل لجميع ركائز خطة الاستجابة الإنسانية، بما فيها الركيزة الثالثة. وتساهم أنشطة بناء القدرة على الصمود والإنعاش المبكر في تعزيز سبل العيش وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وكما هو مبين بوضوح في تقرير الأمين العام عن فترة 60 يوماً (S/2023/284)، تظل المساعدة عبر الحدود جزءاً لا غنى عنه لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى الفئات الأضعف. وقد أسهمت التدابير التي اتخذتها الحكومة السورية في أعقاب الزلازل في زيادة إمكانية الوصول إلى السكان الضعفاء، بما في ذلك من جانب موظفي الأمم المتحدة. ونأمل أن يستمر توسيع نطاق الوصول وتيسيره ما دام ذلك ضرورياً، تماشياً مع تقييمات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وتكرر البرازيل وسويسرا نداءاتهما إلى جميع الأطراف لتيسير وصول المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق وبصورة مستدامة. وجميع طرائق تقديم المعونة، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس، ضرورية. وفي هذا الصدد، نرحب بتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية، بما في ذلك فتح معبرين حدوديين إضافيين والعدد الكبير من بعثات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، نذكر مرة أخرى بأنه يجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون

لا تزال الحالة الإنسانية في سورية مزرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يجمع بشكل فعال بين المساعدات الإنسانية لسورية وجهود إعادة الإعمار بعد الكوارث من أجل تعزيز إحراز تحسن جوهري في الحالة الإنسانية في البلد. ويجب تعزيز الآلية العابرة لخطوط التماس بقوة. وتنتهي الصين على الحكومة السورية لتبسيطها عملية الموافقة لتيسير عمليات الإيصال عبر خطوط التماس. ونحث أولئك الذين يسيطرون فعليا على شمال غرب سورية على التوقف عن خلق العقوبات لعرقلة العمليات عبر خطوط التماس. ويجب ضمان تقديم المساعدة الإنسانية الكافية. وفي مواجهة الكوارث، ينبغي، بل يجب، زيادة المساهمات الإنسانية - وليس خفضها. وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ لسورية. ويجب تعزيز مشاريع الإنعاش المبكر وتنفيذها بطريقة منسقة ويتعين على الأمانة العامة أن تتشاور عن كثب مع جميع الأطراف وأن تنشط في وضع خطط.

خلال الشهر الماضي، قُتل ما لا يقل عن 115 مدنيا سوريا بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب وينبغي إدراج العمل ذي الصلة في هذا الصدد في نطاق الإنعاش المبكر في أقرب وقت ممكن. ولا بد من الرفع الكامل للجزاءات الانفرادية غير القانونية. وقد أعلنت البلدان المعنية عن تخفيف مؤقت أو تعليق للجزاءات الأحادية الجانب ضد سورية في أعقاب الزلزال. بيد أن ذلك التعديل لا يمكن أن يخفي الأضرار العامة التي تسببها الجزاءات الانفرادية الطويلة الأجل. ويجب على البلدان المعنية أن ترفع فوراً ودون قيد أو شرط الجزاءات الأحادية الجانب غير القانونية المفروضة على سورية حتى لا تؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن وليزا دوتن على إحاطتهما المفيدتين. كما أود أن أشيد بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في ظل الظروف الصعبة للغاية التي سادت في الأشهر الأخيرة.

المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، اللتين تقومان بعمل أساسي في مكافحة الإفلات من العقاب. والتزام جميع مكونات المجتمع السوري ضروري أيضا لتعزيز السلام. ووفقا للقرار 2254 (2015)، تشدد سويسرا مرة أخرى على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة السورية في صنع القرارات التي تؤثر على مستقبلها واحتياجاتها وتطلعاتها. ويشمل ذلك مشاركتها في العمليات السياسية وجميع الجهود الرامية إلى حل النزاع. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تتحرر المرأة السورية من أي خوف من التمييز أو العنف الجنساني.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والمديرة ليزا دوتن على إحاطتهما.

لا تزال العملية السياسية في سورية في طريق مسدود. ولا يزال الإرهابيون نشطين داخل سورية. ويواصل المبعوث الخاص غير بيدرسن العمل، في ظل ظروف صعبة للغاية، سعياً لاستئناف اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية وتشجيع التقارب بين الأطراف على أساس نهج خطوة مقابل خطوة من أجل بناء الثقة المتبادلة. وتشيد الصين بتلك الجهود. وبغض النظر عن المدة التي سيستغرقها النزاع، فإنه سيتطلب في نهاية المطاف حلاً سياسياً. وتشجع الصين جميع الأطراف على التعاون بنشاط مع المبعوث الخاص لصالح الشعب السوري وإحراز تقدم على المسار السياسي في أقرب وقت ممكن. وقد بعث التفاعل الإيجابي الأخير بين سورية وبلدان المنطقة بإشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي الأوسع. ويحدونا الأمل في أن يضح هذا التقدم زخماً جديداً في العملية السياسية في سورية. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً مشتركة لمكافحة داعش وهيئة تحرير الشام والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية - الحزب الإسلامي لتركستان وغيرها من الجماعات الإرهابية في سورية من أجل تضيق نطاق أنشطتها ومكافحة آثارها الضارة والعمل معاً لوضع حد لأي أعمال تتغاضى عن القوى الإرهابية أو تؤويها أو تستغلها سياسياً.

إن السبيل الوحيد لوضع حد لمعاناة الشعب السوري هو التوصل لحل سياسي للنزاع في سورية. كما نكرر كل شهر، إن الحرب في سورية لم تنته بعد. ولهذا السبب تدعو فرنسا إلى وقف فوري لإطلاق النار على نطاق الدولة وتذكر المجلس بأن الضربات التي تستهدف البنية التحتية المدنية تشكل انتهاكا للقانون الدولي. إن تنفيذ أحكام القرار 2254 (2015) سيجعل بناء الأسس لسلام دائم ممكنا. ومع ذلك، فقد تم تجاهل خريطة الطريق من قبل النظام وحلفائه. إن النظام يرفض المشاركة بحسن نية في عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، في حين أن روسيا تحتجز اللجنة الدستورية رهينة ولم تجتمع منذ ما يقرب من عام. وإزاء هذه الخلفية من العرقلة المتعمدة، تكرر فرنسا دعمها الكامل لجهود الوساطة التي يقودها المبعوث الخاص بيدرسن. ونظرا لخطورة الجرائم المرتكبة في سورية، ستواصل فرنسا مكافحة الإفلات من العقاب. يجب محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على أعمالهم. لقد وثقت الأمم المتحدة على نطاق واسع الممارسة المنتظمة للعنف الجنسي في سجون النظام ومراكز الاحتجاز، وذلك مجرد مثال واحد على وحشية النظام. إن الجزاءات الأوروبية تهدف إلى تضيق حيز المناورة أمام الجناة.

إن حملة التطبيع التي بدأت منذ الزلزال الأخير لن تحقق الاستقرار في سورية بطريقة مستدامة. ففي غياب عملية سياسية، ستستمر سورية في زعزعة استقرار المنطقة، وسيبقى الفساد والإرهاب ومخدر الكبتاغون واستحالة عودة اللاجئين حقائق واقعة. ولهذا السبب اعتمد الاتحاد الأوروبي مؤخرا جزاءات جديدة تستهدف الأفراد والكيانات المتورطين في الاتجار بالكبتاغون. إن انعدام الآفاق أمر غير مقبول للشعب السوري ودول المنطقة والمجتمع الدولي ككل. ولذلك، سنواصل المطالبة فيما يتعلق بالعملية السياسية، مما يعني أنه يجب على النظام أن يتخذ إجراءات ملموسة لبدء عملية حقيقية.

ولكي نكون واضحين، فإن تلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين واجب أخلاقي، لكنها لا تشكل حلا سياسيا. وكما هو الحال منذ 12 عاما، فإن فرنسا مستفجرة لدعم الشعب السوري ومساعدته. لقد تبرعنا

لقد أدت الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية وأضافت مزيدا من التعقيد إلى العمليات في الشمال الغربي. وفي الوقت نفسه، وعلى نحو ما أوضح المبعوث الخاص، يستمر النزاع. فخلال الفترة بين 6 شباط/فبراير و 10 نيسان/أبريل، شن النظام السوري وحلفاؤه هجمات برية بالقرب من المخيمات التي لجأ إليها ضحايا الزلزال. وتعرضت مدرسة ومرافق طبية وأسواق ودور للعبادة للقصف.

إن ما يحتاجه العاملون في المجال الإنساني للقيام بعملهم واضح: القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية بشكل منتظم ويمكن التنبؤ به باستخدام جميع الطرائق إلى السوريين كافة. وقد أكدت الإحاطة التي قدمتها السيدة دوتن على هذه النقطة. ومن شأن عدم معرفة ما إذا كان المعبران الحدوديان في باب الراعي وباب السلام سيظلان مفتوحين بعد الشهر المقبل تقويض قدرة العاملين في المجال الإنساني على التخطيط والعمل بأمان. والأشخاص الذين يدفعون الثمن هم السوريون الذين يحتاجون إلى مساعدتهم. أود أن أوضح أن المجلس يجب أن يكون مستعدا لاتخاذ إجراء لكفالة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى جميع السوريين، بمن فيهم 4,1 مليون شخص في شمال غرب سورية.

وكما قلنا مرات عديدة وسنقول مرة أخرى اليوم، إن التوصل إلى حل سياسي عامل أساسي لإنهاء معاناة الشعب السوري. ويظل القرار 2254 (2015) حجر الزاوية لسورية تنعم بالسلام في المستقبل ولا تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة الأوسع نطاقا. وبدون وقف إطلاق النار، لن يتمكن السوريون من إعادة بناء حياتهم. وبدون المصالحة الوطنية والالتزامات بالإفراج عن المحتجزين، لن تكفل للاجئين العودة الآمنة إلى بلدانهم. بدون معلومات عن الأشخاص المفقودين، ستعاني العائلات إلى الأبد جراء عدم معرفة ما حدث لأحبائهم. تلك العناصر تمثل مسارا نحو سلام مستدام. ونرحب بالجهود المجدية الرامية إلى النهوض بذلك المسار، ونحث النظام على المشاركة فورا وبحسن نية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيدرسن والسيدة دوتن على إحاطتهما. وأود أن أشدد على نقطتين.

السلام والراعي تدبير نرحب به يهدف إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار، ويجب إبقاؤهما مفتوحين طالما كان ذلك ضرورياً. ونؤكد من جديد موقفنا بأن المعونة يجب أن تصل إلى المحتاجين عبر جميع الطرائق، بما في ذلك المساعدة عبر خطوط التماس وعبر الحدود. ونعول على المجلس لإيجاد العزم والوحدة لضمان إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل المعونة. وسنواصل العمل بشكل بناء مع الجميع لضمان أن يجدد المجلس الآلية العابرة للحدود في تموز/يوليه.

يجد الشعب السوري نفسه في هذا الوضع الذي لا يطاق بسبب النظام السوري وحلفائه، المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نجدد جهودنا لإنهاء العنف. وندعو نظام الأسد إلى وقف غاراته الجوية العشوائية وقصفه للمدنيين بشكل نهائي، واحترام القانون الدولي الإنساني.

نحن بحاجة إلى مواصلة سعيها للتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل في سورية وتمهيد الطريق نحو انتقال سياسي حقيقي وشامل للجميع، مع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة والمجتمع المدني، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ونؤيد تأييدا تاما جهود المبعوث الخاص بيدرسن لتنفيذ قرار المجلس تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك نهجه القائم على خطوات مقابل أخرى في تعزيز العملية السياسية واستئناف عمل اللجنة الدستورية. وهناك حاجة إلى دبلوماسية منسقة ومستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل دفع العملية السياسية إلى الأمام.

لا يمكن أن يحدث الانتقال السياسي إلى سورية ديمقراطية بدون عدالة انتقالية ومسائلة كاملة عن جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الشعب السوري. فبدون العدالة، تظل إمكانية تحقيق السلام والديمقراطية والرخاء مجرد وهم. إذا تغاضينا عن الإفلات من العقاب، فإننا نعرض مستقبل سورية للخطر. ولهذا السبب ندعم جميع الجهود والآليات الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب وتحقيق العدالة، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق

بمبلغ 26 مليون يورو منذ وقوع الزلزال، بالإضافة إلى 40 طناً من معدات الطوارئ التي قمنا بشحنها. لقد أدت زلازل 6 شباط/فبراير إلى زيادة تعقيد الحالة المتردية أصلاً، وعلينا الآن أن نتعامل مع ذلك الواقع الجديد. وسيكون من الضروري ضمان إيصال المعونة بكل الوسائل المتاحة. أظهر الزلزال الحاجة إلى نقاط دخول متعددة عبر الحدود، ولكن بفضل طابع النظام، تستمر صعوبة العمليات الإنسانية في سورية. ولا يزال إيصال المعونة من خلال الآلية العابرة للحدود والقوافل العابرة لخطوط التماس ضرورة مزدوجة، وتأسف فرنسا لوقف القوافل العابرة لخطوط التماس منذ نهاية كانون الثاني/يناير. لقد تسببت وحشية القمع التي استمرت طوال الـ 12 عاماً الماضية في أكبر عملية تشريد للسكان في القرن الحادي والعشرين. يتطلع 12 مليون مشرد ولاجئ إلى العودة إلى ديارهم في سورية بمجرد توفر الظروف اللازمة، ولكن هذا ليس هو الحال بعد.

لا يمكن للاستجابة الدولية للزلزال تغيير الواقع. ولا يمكن التراجع عن المسؤوليات. الوضع الإنساني في سورية كارثي أساساً لأن النظام ارتكب جرائم واسعة النطاق بحق سكانه.

السيد سياسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة دوتن على إحاطتيهما.

لقد دخل الشعب السوري السنة الثالثة عشرة من انحداره إلى المزيد من اليأس والعوز والدمار، دون أن تلوح له نهاية في الأفق. إن حجم الكارثة الإنسانية التي حلت به لا يمكن ببساطة تصورها. إن الزلازل والفيضانات الكارثية والعنف المستمر لا تؤدي إلا إلى ترسيخ البؤس الذي لا ينتهي. وفي مثل هذه المحنة التي لا تطاق، ينبغي للشعب السوري التعويل على تعاطفنا والتزامنا بوضع محنته في صميم مداولاتنا. ولا يمكن أبداً تسييس المساعدات الإنسانية والوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويجب أن تركز المعونة على الناس وعلى الاحتياجات. وبهذه الروح ندعم وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين عبر الأراضي السورية. يجب أن تحدد الاحتياجات وصول المساعدات. إن إعادة فتح معبري باب

السوريين وقيادة وملكية سورية دون تدخلات أو إملاءات خارجية، وذلك بهدف الدفع قدماً بالمسار الدستوري. وبالتزامن مع الجهود المبذولة على الصعيد السياسي، يجب مواصلة العمل على معالجة الثغرات الأمنية في سورية لتهيئة البيئة المناسبة لإعادة الاستقرار. ويشمل ذلك مكافحة الإرهاب، خاصة مع استمرار الجماعات الإرهابية في شن الهجمات كما حصل في ريف دير الزور وحماة مؤخراً. ولا بد كذلك من التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في كافة المناطق السورية وإنهاء التدخلات الأجنبية.

وانتقالاً للأوضاع الإنسانية، فقد أثبتت المساعدات الإغاثية العاجلة، رغم أهميتها، أنها غير كافية بتحسين الأزمة الإنسانية الحادة في سورية. فهي مجرد حلول مؤقتة وغير مستدامة، مما يتطلب العمل على إيجاد حلول جذرية وبعيدة المدى، خاصة في ظل التداعيات الجسيمة للزلازل السادس من شباط/فبراير على السوريين. ويعني هذا في المقام الأول عدم تسييس الأوضاع الإنسانية والعمل على دعم مشاريع إعادة تأهيل وإعمار البنية التحتية والمرافق العامة، إذ يستحق الشعب السوري العيش بكرامة والحصول على الخدمات الأساسية من مياه للشرب وكهرباء ورعاية صحية. وننوه هنا إلى تواجد مئات الآلاف من السوريين في خيم تقنقر لأبسط مقومات العيش ولا يمكن الاعتماد عليها في الأحوال الجوية الصعبة. ومن هذا المنطلق، وفي سياق الجهود الإنسانية التي تبذلها دولة الإمارات لدعم مرحلة التعافي وإعادة التأهيل، بدأنا في مشروع لتجهيز 1 000 وحدة سكنية مسبقة الصنع لإيواء ما يقارب 6 000 من السوريين المتضررين من الزلازل في سبع مناطق في محافظة اللاذقية.

وبينما نواصل بحث السبل المستدامة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة، نشدد على ضرورة الوصول إلى جميع المناطق المتضررة جراء الزلازل عبر كافة الطرق المناسبة. فمن المؤسف عدم وصول أي مساعدات عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية منذ وقوع الزلازل بسبب عرقلتها من قبل الجماعات الإرهابية بشكل تعسفي وفي تجاهل صارخ للقيم والمبادئ الإنسانية، لتُقاوم بذلك معاناة

والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وإنشاء هيئة جديدة لتوضيح مصير الأشخاص المفقودين.

ونؤيد بقوة إحالة المجلس لسورية إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الفظائع المرتكبة هناك. إن استجابتنا للمطالب المشروعة للشعب السوري بالعدالة والكرامة هي اختبار لتصميمنا، كمجتمع دولي، على التمسك بالمعايير والمبادئ الأساسية. يجب أن نجدد إيمان الشعب السوري بالمجتمع الدولي وأن نضاعف جهودنا لتلبية تطلعاته باتخاذ إجراءات ملموسة، بدءاً من داخل المجلس.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد غير بيدرسن والسيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما الهامتين.

واستعراضاً للأوضاع السياسية، التي غاب عنها لمدة طويلة أي تحرك دبلوماسي يوحى بإمكانية إنهاء الأزمة السورية التي دخلت عامها الثالث عشر، نشدد على ضرورة تكثيف العمل لكسر الجمود الحالي في المسار السياسي، وبما يحفظ سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها. وتؤمن دولة الإمارات، في هذا السياق، بأن للدبلوماسية العربية مساهمات مهمة باتجاه إنهاء هذه الأزمة وغيرها من الأزمات العربية. وعليه، نؤكد على ما جاء في البيان الختامي للاجتماع التشاوري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر والأردن والعراق، والذي عقد في جدة هذا الشهر، بأن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتجاوز الأزمة السورية وأن هناك حاجة لدور قيادي عربي في الجهود الرامية لتحقيق ذلك، ويشمل هذا وضع الآليات اللازمة وتكثيف التشاور بين الدول العربية، بما يكفل إنجاز هذه المساعي. ونؤمن هنا جهود المملكة العربية السعودية ومبادراتها الهامة لعقد هذا الاجتماع.

كما نؤكد على أهمية دعم الجهود الدولية ومساعي المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. ونشدد في الوقت ذاته على أهمية الخروج من حالة الشلل التي أصابت اللجنة الدستورية خلال الفترة السابقة، باعتبارها المنصة الوحيدة لإجراء حوار وطني بناء بين

كاف ومناسب للنساء والأطفال الذين تلزمهم احتياجات خاصة تتعلق بالخصوصية والحماية.

وفي سياق المأساة التي تتكشف، يهولنا مرة أخرى أن نسمع عن استمرار القصف والغارات الجوية في شمال شرق سورية وشمال غربها، مما أدى إلى المزيد من الوفيات بين المدنيين. كما شعرت مألطة بقلق بالغ إزاء أعمال القتل الوحشية التي راح ضحيتها أكثر من 30 مدنيا في محافظة حماة في 16 نيسان/أبريل، والتي نُسبت إلى داعش. وهذا الحادث بمثابة تذكير قاتم آخر بالمخاطر التي يواجهها المدنيون العاديون في سورية على أساس يومي. وتؤكد مألطة مرة أخرى أهمية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع من يحتاجون إليها في سورية، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في مخيم الركبان. ويسرنا أن نرى استمرار إيصال المساعدة الإنسانية من خلال معبر باب الهوى، مدعوما بمعبري باب السلام والراعي اللذين أدنا بفتحهما مؤخرا. ومن الضروري أن تظل تلك المعابر مفتوحة وأن يُجدد الإذن باستخدامها وأن يظل تدفق المساعدات المنقذة للحياة والمُحافظة على الحياة التي تمر عبرها بلا عوائق.

وفي هذا الصدد، نعرب أيضا عن رغبتنا في أن نرى زيادة في إيصال المساعدة الإنسانية من خلال خطة الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى الشمال الشرقي والشمال الغربي. ونأسف لعدم إفاد أي بعثات إلى الشمال الغربي منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.9291). وندعو جميع الأطراف وأولئك الذين لديهم تأثير عليها إلى تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية بجميع السبل في سورية. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على الحرب، لا يمكن لمجموعة واحدة أن تحل النزاع بمفردها. وتشدد مألطة مرة أخرى على أهمية إحراز تقدم سياسي في سورية تماشيا مع القرار 2254 (2015). ويجب أن يشمل هذا التقدم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى. إن الانتقال السياسي الموثوق به والشامل والمستدام هو ما نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى. لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع.

المدنيين. ونشدد على ضرورة العمل لضمان مرور هذه المساعدات عبر الخطوط دون أي عوائق وبناء على القرار 2672 (2023). كما نؤكد على الحاجة لبذل جميع الجهود المتاحة لتسهيل العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى موطنهم بعزة وكرامة وأمن وأمان، والاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية، وأخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء تنفيذ مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار.

وختاماً، بات ملحاً العمل على مختلف الأصعدة ليتجاوز الشعب السوري الشقيق محتنة الإنسانية الصعبة والمستمرة لأكثر من 12 عاما وليتمكنوا من العودة إلى حياة طبيعية ولدورهم التاريخي في إثراء الثقافة والحضارة العربية.

السيدة فرازير (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمديرة دوتن على ملاحظتهما اليوم.

كما سمعنا للتو، لا يزال الشعب السوري يواجه العديد من الأزمات المعقدة، ما بين إنسانية وسياسية وأخرى تتعلق بالحماية. وهذه المستويات من الاحتياجات هي بمثابة تذكرة صارخة بالحاجة الملحة لإحراز تقدم سياسي حقيقي وعادل في سورية. وفي أعقاب الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية في شباط/فبراير، توارت الاحتياجات الإنسانية العاجلة أيضا لصالح احتياجات جديدة ومعقدة تتعلق بالحماية. ويمكن أن نجد أمثلة على ذلك في الملاجئ الجماعية التي أنشئت بسرعة لدعم الأسر التي فقدت منازلها. ووفقا للتقييمات التي أجراها قطاع الحماية التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سورية، أدى الاكتظاظ ومحدودية توافر المساحات الآمنة وعدم كفاية توزيع المياه والمرافق الصحية ولوازم النظافة الصحية إلى زيادة التعرض للعنف الجنساني. كما أبلغ الذين استُطلعت آراؤهم عن مواجهتهم لضغوط وصدمات نفسية حادة منذ الزلزال، والتي تنتشر بشكل خاص بين الأطفال، الذين يكون بشكل غير طبيعي وتظهر عليهم مستويات غير عادية من الحزن ويعانون بشدة من الكوابيس ويتملكهم الخوف من الضوضاء العالية. وبينما ندرك الحجم الهائل للاحتياجات الحالية، فإننا ندعو الأمم المتحدة وجميع شركائها المنفذين إلى كفالة ماوى

وهزات ارتدادية، إلى جانب تركيا المجاورة. والخسائر فادحة للغاية، مع وقوع خسائر في الأرواح البشرية ومعاناة وتدمير للبنية التحتية. لقي في سورية 6 000 شخص مصرعهم، وأصيب عشرات الآلاف، ونتيجة ذلك شُرد داخليا 350 ألف شخص، من دون احتساب الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية، والتي يقدرها البنك الدولي بنحو 5.2 مليار دولار.

أثر استمرار الأزمة الإنسانية في قدرة السوريين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الفورية والحفاظ على سبل عيشهم، حيث يواجه ما يقرب من 12.1 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. لا يزال الوصول الموثوق إلى المياه المأمونة والكافية في جميع أنحاء شمال الجمهورية العربية السورية يمثل تحديا، وكل ذلك بالاقتران مع خلفية جائحة مرض فيروس كورونا ووباء الكوليرا.

نحني التزام الأمم المتحدة الثابت في الميدان وأيضا التزام شركائنا والسوريين. لا ينبغي لجهة ما أن تتفوق على تعبئة المجتمع الدولي، بعد عقد المؤتمر الدولي للمانحين في بروكسل في 20 آذار/مارس، في دعم سكان سورية وتركيا. ومع ذلك، ندعو إلى دعم أوسع لخطة الاستجابة الإنسانية السورية، بما في ذلك الإنعاش المبكر وسبل العيش، والتي للأسف لا تزال تعاني من نقص في التمويل.

(تكلم بالفرنسية)

تشعر مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بالقلق إزاء استمرار الأعمال القتالية في سورية، على الرغم من المعاناة الإضافية الناجمة عن الزلزال والدعوات العديدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد. في شمال سورية، يساهم استمرار الأعمال القتالية في زيادة معاناة المدنيين، مما يعرضهم للموت والإصابة والنزوح. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قُتل ما مجموعه 58 مدنيا، من بينهم أربع نساء وثمانية أطفال، نتيجة للأعمال القتالية. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ما لا يقل عن 33 مدنيا، من بينهم ثمانية نساء وسبعة أطفال.

لذلك، نكرر ندائنا إلى جميع أطراف الصراع باحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك العمل باستمرار على

ما زلنا مقتنعين بأن الأعمال الجارية قدما يجب أن تتجذر أيضا في مفهوم السلام العادل. وفي هذا الصدد، تكرر مألطة دعمها للمساءلة والعدالة الانتقالية على أساس الإجراءات القانونية الواجبة عندما يتعلق الأمر بأولئك الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى استئناف عمل اللجنة الدستورية في جينيف. ويجب وضع ملايين السوريين الذين يلتمسون إلى السلام ويستحقونه في قلب السياسة.

لا تزال المعلومات عن مكان وجود المفقودين ومصيرهم في غاية الأهمية. ومن ضمن سلطة الأطراف إحراز تقدم هادف في الإفراج الشفاف والقابل للتحقق عن المحتجزين تعسفيا في سورية، وتقديم معلومات عن مكان وجود المفقودين ومصيرهم. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد في تخفيف الألم والمعاناة التي تشعر بها آلاف الأسر اليائسة لمعرفة ما حل بأحبائهم.

في الختام، إن الشعب السوري بحاجة إلى رؤية تقدم سياسي متزامن ويقين من الناحية الإنسانية. نحن في مجلس الأمن نتحمل مسؤولية القيام بدورنا في تأييد ذلك كما تقع نفس المسؤولية تماما على عاتق الأطراف في الميدان بالقيام بدورها.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث في مجلس الأمن، غانا وموزامبيق وبلدي، غابون.

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن، ومديرة شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ليزا دوتن، على إحاطتهما الإعلاميتين المنيرتين.

ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تركيا في جلسة اليوم.

منذ 6 شباط/فبراير، انزلقت سورية، التي كانت تواجه بالفعل 12 عاما من الصراع، إلى فوضى لا توصف عندما تعرضت لعدة زلازل

لحل القضايا الأساسية التي توجب الصراع في سورية. وهذا يعني الانخراط في مسار الحوار السوري - السوري بطريقة شاملة تحت رعاية المبعوث الخاص بيدرسن، بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة السورية وفقا للقرار 2254 (2015).

نتابع على نحو وثيق مشاورات المبعوث الخاص بيدرسن مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، بوصف ذلك عنصرا أساسيا في العملية السياسية وبناء سلام دائم. ونشجع الحكومة السورية على وضع تدابير تشريعية وسياسية لضمان المساواة بين الجنسين، ونحض جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان للنساء والفتيات.

في الختام، تدعو مجموعة الدول الأفريقية الثلاث جميع أصحاب المصلحة والمجتمع الدولي بأسره إلى العمل في إطار إنساني بحت، بعيدا عن أي تسييس، وذلك لصالح الشعب السوري.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيدة دوتن على إحاطتهما الإعلاميتين المتبصرتين.

تدخل الأزمة السورية الآن عامها الثالث عشر بينما يستمر الدمار الناجم عن الزلازل الذي وقع في شباط/فبراير. ولا تزال محنة الشعب السوري يائسة، كونه يعيش في خضم وباء الكوليرا ويفتقر إلى المأوى والماء والكهرباء.

وكان افتتاح المعبرين الحدوديين الإضافيين، باب السلام والراعي، منذ شباط/فبراير، بالإضافة إلى معبر باب الهوى، بمثابة شريان حياة لإيصال المعونة الطارئة إلى المناطق المتضررة. ومع ذلك، فإن حجم الكارثة واستمرار آثارها يعني أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الدعم الدولي.

وستنتهي فترة الثلاثة أشهر الأولية لهذين المعبرين الإضافيين المتفق عليها بين الأمم المتحدة والحكومة السورية في منتصف أيار/مايو. وبالنظر إلى أن غالبية الناس في شمال غرب سورية يعتمدون اعتمادا تاما على مساعدات الأمم المتحدة، فإننا نناشد الحكومة السورية بقوة تمديد فترة العمل بقرارها.

ضمان تحاشي إلحاق الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية في تنفيذ عملياتها العسكرية. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول التي لها تأثير على أطراف النزاع إلى إقناعها بضمان حماية المدنيين في سورية.

نكرر دعوتنا أيضا إلى وقف فوري لإطلاق النار في سورية لتيسير إيصال المساعدات إلى الضحايا. ونحث جميع الأطراف على تنحية خلافاتها جانبا في هذا الوقت الذي يجب أن تسود فيه الاحتياجات الإنسانية والحس بالاحادية الأمر. بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية الثلاث، فإن الحصول على الإغاثة في حالات الطوارئ يمثل حجر الزاوية في التعبئة. وبناء على ذلك، نرحب مرة أخرى بقرار الرئيس السوري بشار الأسد السماح بفتح المعبرين الجديدين، باب السلام والراعي، لمدة ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى معبر باب الهوى. نظرا للمخاطر الإنسانية الكبيرة على الأرض، نأمل أن تسمح الحكومة السورية في تموز/يوليه 2023، بتمديد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، بالتعاون مع الأمم المتحدة، لتصل إلى جميع المحتاجين. ونلاحظ مع الاهتمام أنه بعد فتح المعبرين الحدوديين الإضافيين، تحسن وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية. فمنذ 14 شباط/فبراير نفذت الأمم المتحدة حوالي 47 بعثة مشتركة بين الوكالات عبر الحدود في شمال غرب سورية.

من المهم معالجة مسألة المحتجزين، بما في ذلك تيسير الإفراج عن الفئات الضعيفة المحتجزة مثل المسنين والنساء والأطفال. ومن شأن تقديم توضيح بشأن وضع الأشخاص المفقودين أن يمثل أيضا تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة. وسيسهم التقدم المحرز في هذا المجال إسهاما إيجابيا في النهج التدريجي للمبعوث الخاص غير بيدرسن على المسار السياسي. وعلاوة على ذلك، وبينما نلاحظ إدخال الإعفاءات الدائمة المتعلقة بالزلازل مؤخرا في العديد من أنظمة الجزاءات الانفرادية، نكرر ندائنا من أجل رفع هذه الجزاءات حتى لا تعرقل جهود الإغاثة للسكان السوريين المحتاجين.

تعتقد موزمبيق وغانا والغابون أنه يجب على أطراف النزاع اغتنام زخم الدعم والاهتمام الناتج عن الزلازل للانخراط في عملية سياسية

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل المبعوث الخاص بيدرسن ومديرة شعبة التمويل الإنساني وتعبئة الموارد في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة ليزا دوتن على إحاطتيهما وتحديثاتهما الزاخرتين بالمعلومات.

فيما يتعلق بالملف الإنساني، تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم القائمين على الصياغة. سأتكلم الآن بصفتي الوطنية فيما يتعلق بالجوانب السياسية للنزاع.

لا تزال البرازيل تشعر بقلق شديد إزاء الحالة العامة في سورية. ونشعر بالفزع إزاء استمرار الأعمال القتالية، لا سيما في الشمال الشرقي، مما يسبب معاناة للمدنيين، ويعرضهم للموت والإصابة والمزيد من التشريد حتى في أعقاب الزلزال مباشرة. وتكرر البرازيل دعوات الأمين العام للأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واحترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، والحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه. ويجب أن تتوقف فوراً جميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

وكما يشير الأمين العام في أحدث تقاريره، فإن الحالة في مخيم الهول وغيره من المخيمات في شمال شرق سورية لا تزال مأساوية. ونردد، في ذلك الصدد، دعوة الأمين العام إلى دعم العودة الطوعية لسكان تلك المخيمات إلى المناطق التي يختارونها بأمان وكرامة.

تؤمن البرازيل إيماناً راسخاً بأن عملية بقودها السوريون ويمتلكونه زمامها هي وحدها التي ستؤدي إلى حل سياسي دائم لهذا النزاع الذي طال أمده. ويقدم القرار 2254 (2015) خريطة طريق يمكن أن تمهد الطريق إلى سلام مستدام، واستعادة وحدة سورية وسيادتها. ونشكر المبعوث الخاص على الجهود التي يبذلها لتعزيز تنفيذ أحكامه، بما في ذلك الانخراط المستمر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

إن إعادة إرساء مسار الحوار الحقيقي فيما بين الأطراف أمر أساسي، ويشمل ذلك استئناف عقد اجتماعات الهيئة المصغرة للجنة الدستورية. ومع ذلك، تتفق البرازيل مع تقييم السيد بيدرسن بأن إحصاء

لقد استضافت اليابان هذا الشهر، اجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول السبع، حيث أكدنا من جديد دعمنا المستمر لضحايا الزلزال وشددنا على أهمية المعونة الإنسانية بدون عوائق. والزيارة التي قام بها مؤخرًا زميلنا السيد مياكي، المنسق الخاص لسورية، إلى حلب بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وفرت فرصة مباشرة للاطلاع على الظروف القاسية على أرض الواقع. وندعو الأطراف المانحة الدولية إلى المشاركة بشكل أكبر في خطة الاستجابة الإنسانية لسورية بالإضافة إلى النداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة.

إن السبيل الوحيد لحل الأزمة السورية حقا هو إيجاد تسوية سياسية، ولا تزال اليابان ملتزمة بالعملية المبينة في القرار 2254 (2015). ولذلك، نأسف لأن المسار السياسي لا يزال متوقفاً من دون ظهور بوادر حل في الأفق. نحن نحث جميع الأطراف المعنية على المشاركة البناءة في نهج المبعوث الخاص بيدرسن المتمثل في اتخاذ خطوات مقابل أخرى. ويساورنا القلق أيضاً لأن اللجنة الدستورية لم تجتمع منذ عام تقريباً. إذ تشكل تلك الهيئة منبراً مهماً للتوصل إلى حل سياسي شامل، وينبغي عدم تقويضها لأي أسباب سياسية لا علاقة لها بسورية.

وأخيراً، لا تزال قضية أكثر من 100 000 من المفقودين السوريين مصدراً رئيسياً للقلق. وتعرب اليابان عن امتنانها لاستمرار المبعوث الخاص في إعطاء الأولوية لهذا الملف، بما في ذلك انخراطه مع الحكومة السورية. ونقدر أيضاً تقرير الأمين العام (A/76/890) الذي يقترح إنشاء هيئة جديدة من خلال الجمعية العامة لتوضيح مصير المفقودين وتقديم الدعم الكافي للضحايا والناجين وعائلات المفقودين، وسنشارك بشكل بناء في ذلك الاقتراح.

ليس هناك صيغة سحرية لحل الأزمة السورية، ولكن يجب أن نسعى لمساعدة المحتاجين، بينما نعمل على بناء الثقة فيما بين الأطراف للتوصل إلى حل سياسي في نهاية المطاف. ويجب على مجلس الأمن أن يوجه رسالة قوية وموحدة مفادها أنه لن يتخلى عن الشعب السوري.

ونشيد بنتائج خطة الاستجابة للزلازل، التي بفضلها أعيد فتح المدارس، وأزيلت الأنقاض من المناطق المكتظة بالسكان، وأنشئت مراكز إيواء في حالات الطوارئ، ونفذت تدخلات لكفالة إمدادات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع التعافي المبكر، التي تعزز إعادة إنشاء الأنشطة الإنتاجية من خلال فتح الأعمال التجارية الصغيرة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الأشخاص الذين أجبروا على التنقل في جميع أنحاء سورية. إذ تشير التقديرات إلى أن 350 000 سوري ليس لديهم مكان دائم للعيش فيه. ومن بين أكبر التحديات المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها الناس الذين يعيشون حالة تنقل، لا سيما النساء والأطفال غير المصحوبين بذويهم.

ونشهد أيضا زيادة في عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي وارتفاعا في أسعار الاحتياجات الأساسية وافتقارا إلى العمالة اللائقة وحالة من اليأس ناجمة عن الآفاق الحقيقية لتهيئة الظروف المؤاتية للتوصل إلى حل سياسي للنزاع، وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في دعوته الحكومة السورية إلى تقديم إجابات عاجلة بشأن مصير ما يقرب من 100 000 شخص مفقود.

وتشدد إكوادور على ضرورة الملحة لكفالة قدرة الآليات القائمة على إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ونزيهة في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني ليتسنى مقاضاة الأطراف المسؤولة أمام الكيانات المختصة.

ويأسف وفد بلدي لاستمرار تسجيل وقوع الحوادث الأمنية في خضم هذه الحالة المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للسكان المدنيين. وتشمل هذه الحوادث الغارات الجوية وتفجيرات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والاختيالات الانتقائية وعمليات الاختطاف والقصف بالقنابل والهجمات على نقاط التفتيش، وكلها تهدد حياة المدنيين وأمنهم والهياكل الأساسية الاستراتيجية وتتعارض مع أحكام القانون الدولي الإنساني.

عدد الاجتماعات الرسمية ليس كافيا. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية متجددة. وإذا استأنفت الهيئة المصغرة أنشطتها، فينبغي أن تشارك بصدق في رأب الصدع والعمل على تحقيق نتائج تقضي إلى السلام والاستقرار والمصالحة. فقد طال انتظار تحقيق نتائج ملموسة. ونلاحظ مع التقدير أن المبعوث الخاص يواصل تعزيز الحوار السوري - السوري من خلال المجلس الاستشاري للمرأة وغرفة دعم المجتمع المدني السوري.

وفي هذا التقرير (S/2023/284) وهو الأحدث، يعرب الأمين العام عن أمله في أن يوجه الدعم والاهتمام في أعقاب الزلازل إلى طاقة متجددة وإحراز تقدم مُجدٍ على المسار السياسي لمعالجة المسائل الأساسية التي تحرك النزاع. وهذا هو أملنا أيضا. وتعتقد البرازيل أن التعاون الذي شوهد في أعقاب الزلازل، بما في ذلك على الساحة الإقليمية، يدل على أن الماضي قُدمًا ممكن. ونتوقع أن تسهم الديناميات الحالية في المنطقة إسهاما إيجابيا في استقرار سورية.

السيد بريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون على المعلومات التي قدمها المبعوث الخاص غير بيدرسن ومديرية شعبة تمويل الأنشطة الإنسانية وتعبئة الموارد التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية السيدة ليزا دوتن.

كما هو متوقع، لا تزال الحالة الإنسانية في سورية تشهد تدهورا شديدا. لقد تركت الحرب التي طال أمدها وآثار الزلازل 8,8 ملايين شخص متضررين في حالة أزمة متعددة الأبعاد، تبلغ تكاليفها 5,2 تريليونات دولار، وفقا للبنك الدولي.

وفي هذا السيناريو المعقد، الذي نشهد فيه زيادة في حالات الكوليرا، وأزمة بشأن الوصول إلى مصادر المياه المأمونة، وانهايار خدمات الرعاية الصحية، يعرب وفد بلدي عن تقديره ودعمه لعمل المبعوث الخاص بيدرسن وأفرقة الأمم المتحدة في الميدان لمواصلة مساعدة الشعب السوري الذي يعتمد على الدعم الإنساني للبقاء على قيد الحياة.

ويعكس ذلك مصلحة عربية وإقليمية ويضطلع بدور ضروري في دعم ومساعدة الشعب السوري في تجاوز التحديات الراهنة، بما في ذلك إعادة الاستقرار إلى ربوع سورية وتحرير كامل أراضيها.

لقد سعت سورية إلى الانخراط في عملية تهدف إلى تفعيل العمل العربي المشترك وتعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول العربية الشقيقة. ولهذا أجرى السيد رئيس الجمهورية زيارات هامة إلى كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وقام وزير الخارجية والمغتربين ومسؤولون سوريون آخرون بزيارات عمل إلى كل من مصر والمملكة العربية السعودية والجزائر وتونس، بحث خلالها في توحيد الجهود العربية المبذولة للتوصل إلى حل سياسي للأزمات التي تواجهها شعبنا بما يحفظ وحدتها وسلامة أراضيها ويدعم مؤسسات دولها. وقد أكدت أيضا خلال تلك الزيارات أهمية تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله وتنظيماته وتعزيز التعاون بشأن مكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها.

لقد استمرت إسرائيل في اعتداءاتها على الأراضي السورية، التي طالت مبان سكنية ومطارات مدنية وبنى تحتية في دمشق ومحيطها والمنطقة الجنوبية وحلب وحمص وريفها، وأدت إلى استشهاد مدنيين أبرياء وإصابة آخرين ووقوع أضرار مادية جسيمة. وفي تزامن واضح، واصل تنظيم داعش الإرهابي على نحو متكرر استهداف المدنيين العزل وشن هجوما في 16 نيسان/أبريل على الأهالي في ريف حماة الشرقي خلال جمعهم لمحصول الكمأة، وذهب ضحيته 26 مواطنا.

وتُظهر هذه الاعتداءات المتزامنة والمنسقة أوجه التشابه ما بين إرهاب داعش وإرهاب إسرائيل، وتثبت أنهما وجهان لعملة واحدة، وتهدف بما لا يدع مجالا للشك إلى إطالة أزمة سورية واستنزاف مقدراتها.

إن الجمهورية العربية السورية تحذر إسرائيل ورعاتها مجددا من مخاطر هذه السياسات الرعناء التي تدفع المنطقة نحو تصعيد شامل ومرحلة أخرى من غياب الأمن وعدم الاستقرار، وتطالب مجلس الأمن

وتحث إكوادور الأطراف على التوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار في جميع مناطق البلد، مما يسمح بتقديم المساعدات الإنسانية دون قيود لمن هم في أمس الحاجة إليها. ونأمل أيضا أن يظل معبرا باب السلام والراعي الحدوديان مفتوحين إلى أجل غير مسمى لضمان التوزيع الدائم للمساعدات الإنسانية بكافة الوسائل الممكنة.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى التزامه بدعم مبادرات مجلس الأمن التي تساهم في تسوية الحالة الخطيرة للسكان السوريين. ولا غنى عن الإرادة السياسية للحكومة السورية والتزام بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره لبدء الطريق نحو تحقيق السلام المستدام وتحسين الظروف المعيشية في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (سورية): أود بداية أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسون والسيدة داوتن على إحاطتهما.

في الوقت الذي يكافح فيه الشعب السوري لمواجهة الحالة الإنسانية الصعبة والمعقدة وتداعيات الزلزال المدمر الذي ضرب سورية في 6 شباط/فبراير الماضي، كثفت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدى الأسابيع والأيام الماضية اعتداءاتها على سيادة الأراضي السورية. وأمعنت القوات الأمريكية الموجودة بشكل غير شرعي في شمال شرق سورية في اعتداءاتها على السيادة ونهبها لموارد وثروات السوريين. هذا علاوة على قيام المجموعات الإرهابية المختلفة بالاعتداء على المدنيين ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى أهاليها في المناطق المتضررة في شمال غرب سورية. وإضافة إلى ذلك، تتواصل إجراءات الإرهاب الاقتصادي والعقاب الجماعي المفروضة على الشعب السوري، المتمثلة في التدابير الأحادية القسرية اللاشرعية التي تحول دون الارتقاء بالحالة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين.

وانطلاقا من حرص سورية على علاقات الإخوة التي تربط الدول العربية، فإنها تعمل على إعادة تعزيز وتوثيق علاقاتها معها.

شمال غرب سورية، خاصة خلال فترة ما بعد الزلزال، واجهت تحدياً رئيسياً جراء رفض التنظيمات الإرهابية الموجودة في تلك المنطقة عبور قوافل المساعدات، ناهيك عن قيامها باعتداءات عسكرية على المناطق الآمنة وعلى القوات السورية الموجودة في منطقة خفض التصعيد. والمؤسف هو الصمت المريب وحالة الشلل التي يظهرها مجلس الأمن إزاء كل هذه الممارسات. لقد بذلت الجمهورية العربية السورية جهوداً استثنائية للتعامل مع تداعيات الزلزال، من بينها فتح معبرين حدوديين إضافيين - باب السلامة والراعي - بقرار سيادي، ولمدة ثلاثة أشهر لضمان تدفق وصول المساعدات الإنسانية العاجلة لأهلنا في شمال غرب سورية. وقد تمت موافقات مفتوحة لإيصال المساعدات من الداخل، بالإضافة إلى منحها تأشيرات الدخول لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال العمل الإنساني بسرعة قياسية لأداء المهام الموكلة إليهم.

إلا أن الاستجابة الإنسانية لتداعيات الزلزال لها جوانب بعيدة الأمد وأوسع من مجرد تلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين. لذلك، فإن من المهم تكثيف الجهود واتخاذ مبادرات حقيقية لتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك مضاعفة حجم مشاريع التعافي المبكر. لقد اعتمدت حكومة بلدي يوم أمس خطة شاملة للتعاطي مع تداعيات الزلزال، تهدف إلى توحيد جهود مؤسسات الدولة وفعاليات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لإعادة تأهيل المناطق المنكوبة، وقد انطلقت خطة العمل الوطنية من الإنسان وتأمين متطلبات عيشه الكريم.

لا تزال التدابير القسرية الأحادية الجانب اللاشعورية، التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على سورية، تمثل تحدياً متعاضداً للارتقاء بالوضع الإنساني وتمثل أداة عقاب جماعي بحق الشعب السوري. إن حديث تلك الدول عن تعليقها بشكل جزئي ومؤقت هو محاولة دعائية لتخفيف الضغوط والانتقادات الموجهة إليها. إذ أن التعقيدات التي تنطوي عليها أنظمة العقوبات لا تساعد على تبديد حالة عدم اليقين لدى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإنسانية أو الجهات المانحة أو المؤسسات المالية التي قد ترغب في الانخراط في عملية تقديم المساعدة إلى سورية. وبالتالي، لا تجعل هذه الاستثناءات أدوات

بتحمل مسؤولياته في إدانة هذه الانتهاكات والعمل على وقفها وضمان عدم تكرارها ومساءلة إسرائيل عنها.

وفي سياق متصل، شنت قوات الولايات المتحدة الأمريكية الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية اعتداءات على بعض المناطق في محافظة دير الزور، أدى إلى سقوط عدد من الضحايا وإلحاق أضرار مادية. وذلك تجسيد فعلي لجريمة العدوان التي تتفرع عنها مختلف الجرائم والانتهاكات الأخرى التي ترتكبها تلك القوات بحق سورية وشعبها. وتشكل الذرائع التي تروج لها الإدارة الأمريكية بهذا الخصوص محاولة فاشلة لتبرير انتهاكها الفاضح لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها ومخالفتها لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية.

وتجدد سورية مطالبتها الولايات المتحدة بالتوقف عن نهجها العدائي ضدها وإنهاء وجودها العسكري غير الشرعي على الأراضي السورية ورعايتها للكيانات الإرهابية والجماعات الانفصالية والتوقف عن نهبها المنظم للموارد الطبيعية والثروات الوطنية.

وتطالب سورية مجلس الأمن بإدانة جميع أشكال انتهاك سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها والتدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك محاولات التسلل المتكررة إلى الأراضي السورية التي تقوم بها وفود بعض الدول الغربية، منها أعضاء في مجلس الأمن.

وقد كان آخرها قيام عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي في 31 آذار/مارس 2023 بالتسلل بطريقة غير شرعية إلى داخل الأراضي السورية في المنطقة الواقعة شمال شرق البلد. وهو أحد الأمثلة التي تعكس السلوك والعقيلة الاستعمارييتين، الغربيتين عموماً والفرنسييتين خصوصاً. وتمثل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً موصوفاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بسورية.

إن الجهود التي بذلتها سورية لإيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس إلى جميع المحتاجين إليها، بما في ذلك إلى أهلنا في

سورية. فوفقاً لأحدث تقرير للأمم المتحدة، حتى 20 آذار/مارس، لم يتم تلقي سوى 5.6 في المائة من إجمالي احتياجات التمويل لعام 2023.

إن تقديم المساعدات الإنسانية المحايدة وغير المسيسة إلى جميع مناطق سورية أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح. غير أن من الضروري أيضاً التخطيط للمساعدات الإنسانية بطريقة تساعد على استعادة البنية التحتية، وإعادة بناء الاقتصاد السوري وتعزيزه، ودعم التنمية المستدامة طويلة الأجل في البلد. إن استمرار فرض العقوبات أحادية الجانب عقبة رئيسية أمام تحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية في سورية. وكان لهذه التدابير غير القانونية أثر ضار على اقتصاد الشعب ومستويات معيشته وحدثت من قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية. وقد زاد الزلزال الأخير في سورية من أهمية رفع تلك التدابير الظالمة.

ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ الكامل والمتوازن للقرار 2672 (2023) ونشدد على أهمية التركيز على مشاريع الإنعاش المبكر لتلبية الاحتياجات العاجلة لجميع السوريين المتضررين من الأزمة. كما يلزم بذل جهود كبيرة لتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس في سورية، على النحو الذي شدد عليه القرار. وعلى الرغم من أهمية زيادة التسليم عبر خطوط التماس، يظهر تقرير الأمم المتحدة أنه لم يتم إحراز أي تقدم في عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس، لا سيما في شمال غرب سورية، حيث تخضع المناطق المتضررة لسيطرة المنظمات الإرهابية.

ونشدد على أن أي آلية للمساعدة ينبغي أن تتم بالتنسيق مع الحكومة السورية ومع الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها. ونشيد بالحكومة السورية على التزامها بمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من خلال توفير التسهيلات للمساعدة في إيصال الإغاثة والدعم إلى المناطق المتضررة من الأزمات.

وقد فتحت الجمهورية العربية السورية، في قرار سيادي، معبرين حدوديين إضافيين لتيسير الاستجابة الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة المنظمات الإرهابية. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن فتح هذين المعبرين الحدوديين

مناسبة أو كافية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، خاصة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية التي تتطلب استجابة أكثر شمولاً.

تطالب سورية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي باحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان وبأن ترفع فوراً وبشكل غير مشروط تدابيرها القسرية اللاشعورية المفروضة عليها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى محاولات بعض الدول التي ما زالت مستمرة في التدخل في الشؤون الداخلية لسورية، وآخرها قيام مجموعة من الدول للسعي لفرض آلية مسيسة جديدة تزعم أنها لكشف مصير المفقودين في سورية. وذلك بالاستناد إلى أكاذيب تروجها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون. لقد أعرب بلدي عن رفضه لإنشاء أية آلية لا تخدم المصالح العليا للشعب السوري وبدون موافقة من الحكومة السورية.

وتؤكد بأنها ستستمر في القيام بدورها الوطني في البحث عن المفقودين، سواء على أيدي الجماعات الإرهابية أو نتيجة جرائم واعتداءات القوات الأمريكية - وحلفائها - الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية. كما ستواصل انخراطها في مسار أستانا، الذي يتضمن محوراً خاصاً بموضوع المفقودين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لجمهورية إيران الإسلامية.

السيد عرفاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر السيد بيدرسن والسيدة دوتن على ما قدماه من معلومات بآخر المستجدات وعلى إحاطتهما بالذخرتين بالمعلومات بشأن آخر التطورات فيما يتعلق بالحالة في سورية.

تظل الحالة الإنسانية في سورية صعبة، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، لا سيما بعد زلزال 6 شباط/فبراير، كما سلطت الضوء على ذلك إحاطتا اليوم. ويساورنا القلق بشأن المستوى الحالي لتمويل الاستجابة الإنسانية في

أضرار جسيمة للمدنيين السوريين والبنية التحتية الحيوية. ويجب على مجلس الأمن أن يتخلى عن ازدواجية المعايير وأن يستجيب بشكل بناء لنداءات سورية المتكررة من أجل اتخاذ إجراءات لوضع حد لهذه الأعمال العدوانية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص ببيدرسن والمديرة دوتن على إحاطتهما.

أدت الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير/في تركيا وسورية إلى تفاقم الحالة الإنسانية في سورية. وأظهرت الكارثة مرة أخرى الحاجة الملحة إلى تسوية النزاع بجميع أبعاده. منذ البداية، دعت تركيا إلى أنه لا يمكن إيجاد حل دائم إلا من خلال عملية سياسية تعالج، تمشيا مع القرار 2254 (2015)، القضايا الأساسية التي يقوم عليها النزاع. ويؤدي الجمود المستمر في العملية السياسية إلى تفاقم خطورة الحالة في الميدان ويزيد من الشعور بالسائد باليأس.

إن أولويات تركيا طويلة الأمد في سورية واضحة ومنسقة: التغلب على الجمود في العملية السياسية، ومكافحة الإرهاب، والحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة السياسية لسورية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية من دون انقطاع، وتهيئة الظروف المواتية لعودة أمنة وطوعية وكرامة للاجئين. وتهدف الاجتماعات الرباعية التي بدأناها في موسكو إلى تحقيق هذه الأولويات من خلال عملية بدون شروط مسبقة وبطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج.

في أعقاب الزلازل، نشهد علامات على ميل نحو مشاركة أكبر في المنطقة. نحن نعتقد أن كل مبادرة هامة وقيمة بقدر ما هي جزء لا يتجزأ من نهج كلي ومنسق لإيجاد حلول قابلة للتطبيق للمشاكل القائمة من خلال عملية سياسية ذات مصداقية. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد مرة أخرى على الحاجة إلى زيادة مواءمة مواقف جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

لا تزال آلية الأمم المتحدة للمساعدة عبر الحدود شريان حياة حيوي لملايين السوريين وطريقة لا غنى عنها لتلبية الاحتياجات

الإضافيين حسن من وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية. إننا نقدر هذه الجهود وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وفي الوقت المناسب وفعال إلى جميع المحتاجين.

ونحن ثابتون في دعمنا لجهود المبعوث الخاص وانخراطه النشط مع جميع الأطراف. ونؤيد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب فرصة لمواصلة التقدم المحرز نحو حل الأزمة.

وتلتزم إيران، جنبا إلى جنب مع شركائها في صيغة أستانا، بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وحولها. ونعرب عن دعمنا لاستمرار الحوار السوري التركي كجزء من هذا الجهد. وتدعم إيران أيضا الجهود والتعاون في إطار صيغة أستانا للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين. كما أنه من الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن لتسهيل العودة الآمنة والكرامة للاجئين السوريين إلى وطنهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية.

ويشكل الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الأجنبية، بما في ذلك قوات الولايات المتحدة في سورية، انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن في البلد. وندعو إلى الانسحاب الفوري والكامل لهذه القوات غير القانونية، وهو أمر ضروري لتهيئة بيئة مواتية لحل الأزمة واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

ونرحب بتحسين العلاقات الدبلوماسية السورية داخل المنطقة وخارجها، وخاصة مع الدول العربية الشقيقة، لكفالة أمن سورية واستقرارها وازدهارها. ومن شأن تعزيز هذه العلاقات أن ييسر أيضا العودة الآمنة والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا. ونحن ملتزمون بدعم هذه الجهود.

وفي الختام، ندين بشدة مرة أخرى الانتهاكات المستمرة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية من جانب النظام الإسرائيلي من خلال اعتداءاته المستمرة وهجماته الإرهابية. تسببت هذه الهجمات في

الرئيس (تكلم بالروسية): طلبت ممثلة فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): يعتذر وفد بلدي عن أخذ الكلمة مرة أخرى.

لا نريد أن نرد على أي اتهامات بعينها، بل نريد أن نقدم بعض التوضيح. لا يتعلق الأمر هنا بإعطاء درس في القانون أو القانون الدستوري، ولكن ذكر أن نوابا فرنسيين كانوا موجودين على الأراضي السورية. إن بلدا ديمقراطيا مثل فرنسا يقوم على ما نسميه الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأردت أن أوضح أن الحكومة الفرنسية لم تمارس أي سيطرة على البرلمانين الفرنسيين أو أفعالهم أو تحركاتهم، ولكن صحيح أنه يجب أن تكون من بلد ديمقراطي يحترم الحريات الأساسية وسيادة القانون لكي تعرف ذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية ل مواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 17/00.

الإنسانية المتزايدة في البلد. وفي أعقاب الزلزل، أصبح عملها أكثر أهمية. وقد ثبت أن تشغيل معبرين حدوديين إضافيين، هما باب السلام والراعي، لإيصال المعونة الإنسانية مفيد من حيث توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية عبر الحدود. وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمانحون والشركاء المنفذون والمنظمات غير الحكومية، إلى الاستفادة بشكل أفضل من جميع هذه المعابر الحدودية بغية زيادة المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تمديد ولاية الآلية العابرة للحدود بطريقة تكفل إمكانية التنبؤ والموثوقية للمانحين والشركاء المنفذين. من شأن هذه الخطوة أيضا أن تسهل التنفيذ الأكثر فعالية لمشاريع التعافي المبكر والقدرة على الصمود، والتي يمكن أن تساعد في الأجلين المتوسط والطويل في التخفيف من حدة المظالم الإنسانية عموما.

وبالمثل، نؤيد إيصال المساعدة عبر خطوط التماس داخل سورية، تمشيا مع القرار 2672 (2023). ونواصل تشجيع جميع الأطراف ذات الصلة على القيام بهذه الأنشطة على أساس منتظم.

قد يكون للكوارث التي حلت بتركيا وسورية في الواقع جانب مشرق إذا كان التعاون في البعد الإنساني يمكن أن يساعد أيضا في إيجاد زخم سياسي متجدد لتسوية الأزمة السورية. ونأمل أن يتيح ذلك فرصة سانحة وأن يغتتمها جميع أصحاب المصلحة.